الشخصية العلمية والحديثية للإمام أحمد بن حنبل من المنظور الحداثي

The scientific and hadith character of Imam Ahmad Ibn Hanbal from the modernist perspective

مريم إخلف[1]

جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة

meriem.ikhlef@outlook.com

سلاف لقيقط

جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة

erahma_soulef@hotmail.com

تاريخ الوصول 2019/11/20 القبول 2020/05/25 النشر على الخط 2020/09/15

Received 20/11/2019 Accepted 25/05/2019.Published online 15/09/2020

ملخص:

يتعلق البحث بأحد أئمة الإسلام ممن عرف بتمسكه الشديد بالسنة النبوية والذب عنها، وبمحاربة البدع وردع المتكلمة، وصاحب أكبر مدونة للأحاديث النبوية .

هذه المكانة جعلته ينال نصيبا من التهجم والتهكم من قبل الاتجاه الحداثي، فجاء البحث ليوضح ويرد على بعض النقاط التي طعن فيها هذا الإمام من حيث شخصه وإمامته في الحديث والفقه، ومن حيث مسنده الذي اعتبر مجرد كتاب تجميعي للأحاديث الصحيحة والمكذوبة وبتقسيم متخلف، ومنهجه النقدي الذي اعتبر منهجا قالبا ومبدلا للمعايير الحقيقية للنقد ..

الكلمات المفتاحية: أحمد بن حنبل، الحداثة، المسند.

Abstract:

The research deals with one of the greatest imams of islam who is known for his strong belongingness and tendency to the sunah of the prophet and his willingness to fight heresies and deter speakers. he had been strongly criticized by the modernist trend because of the important blog of the hadith an sunah that he owned. He became a victim of many attacks and taunts.therfore,this present research aims at denying the facts and clarifying some points challenged by the imam through his person an his status of clergyman,through his musnad which was considered as just a blog gathering true and mistaken hadith and through its critical approach which was considered as a converter and changer of the true criteria of criticism.

Keywords: Ahmed ibn Hanbal- modernity – Elmousned.

[1] – المؤلف المرسل: مريم إخلف البريد الإلكتروني: meriem.ikhlef@outlook.com

مقدّمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا،من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل الله فلن تجد له وليا مرشدا وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فإن انتشار فكر الاتجاه الحداثي في الأوساط العربية والإسلامية في تزايد مستمر، وخاصة مع تفتح العوام على الثقافات الأخرى وتلقفهم لها كجزء من التقدم الحضاري والتحرر الفكري، هذا الأمر يدق ناقوس الخطر ويدعو للالتفات إلى مقالاتهم وكتاباتهم، وخاصة أن جلّ ما كتبوه يمسّ مصادر الاستدلال في الإسلام وبالأخص السنة النبوية، فالنيل منها نيل من الإسلام كما أوضح المبشر جب:" إنّ الإسلام مبني على الأحاديث أكثر مما هو مبني على القرآن، ولكننا إذا حذفنا الأحاديث لم يبق من الإسلام شيء"[1]، فلهذا أكثروا الطعن فيها والتشنيع عليها وعلى نقادها ومصنفاتها، ومن أولئك الذين نالوا نصيبا من النقد صاحب أكبر مدونة حديثية الإمام أحمد بن حنبل الذي قدح في إمامته في الحديث والفقه وفي منهجه النقدي ومسنده، فلهذا ارتأيت في هذه الورقة البحثية عرض هذه الطعون ومناقشتها مناقشة علمية وفق عناصر محددة.

الإشكالية: ما هو الموقف الذي تبناه الاتجاه الحداثي من المكانة العلمية والحديثية للإمام أحمد بن حنبل؟

والإجابة عن هذا السؤال الرئيس تكمن في الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل الإمام أحمد بن حنبل محدث حقيقة؟ أم للمحنة دور في تطويبه كإمام للمحدثين؟
- ما هي قيمة المسند وأحاديثه عند الحداثيين؟
- كيف يقيّم الحداثيون منهج الإمام أحمد في ترتيب المسند ونقد الأحاديث؟

كل هذه الأسئلة وغيرها أحاول الإجابة عليها في هذا البحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المكانة العلمية للإمام أحمد بن حنبل.

المطلب الثاني: درجة أحاديث المسند وطريقة ترتيبه.

المطلب الثالث: منهج الإمام في النقد ورواية الأحاديث .

المطلب الأوّل: المكانة العلمية للإمام احمد بن حنبل

ادّعى كثير من ممثلي الاتجاه الحداثي والعقلاني أن الصورة النمطية التي تشكلت عن الإمام أحمد هي صورة مزيفة ومخالفة للحقائق التاريخية التي أثبتت أنه كان مجرد عامي من عوام أهل الحديث لا غير، كما أنه لم يكن بناقد ولا فقيه، يقول صبحي منصور:" وابن حنبل كان شخصية عادية مسالمة من عوام المحدثين، ولكن خلقته الأحداث وحملته فى طريقها، ثم إستمرت بعده حيث جعلته الدعاية السنية رأسا لحركة الحنابلة" واستدل عل ذلك بما يلي[2]:

[1]- ينظر: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مصطفى خالدي، عمرو فروخ.ص40.

[2]- ينظر: في كتاب الحنبلية أمّ الوهابية، باب: ابن حنبل كان من عوام أهل الحديث ولم يكن فقيها، في موقع أهل القرآن -http://www.ahl alquran.com/arabic/index.php . نشر يوم الأربعاء 6نوفمبر2013.

– لم يرد له ذكر في فتنة خلق القرآن في الصف الأول من القضاة وكبار المحدثين، بل جاء مؤخرا بين عوام المحدثين وشهرته ما كانت إلا بعد ضربه.

– أنه في التحقيق معه بحضور الخليفة المعتصم بخصوص الفتنة لم تكن له حجة إلا قول واحد يكرره أمامهم بلا تغيير "أعطوني شيئا من القرآن والسنة" على أن القرآن مخلوق، وكان سهلا لو تطوع أحد المعتزلة واخترق حديثا وجعل له إسنادا لكانت انتهت مشكلته وصدّق، لأنه كان يؤمن إيمانا مطلقا بأن كل حديث هو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

– لم يستعن به المتوكل في نشر الحديث، فلم يكن ضمن بعثته.

– لم يكتب ولا كتاب في الفقه، فالمسند لا يحوي على أي فقه خلافا للصحيحين والسنن.

واعتبر طرابيشي أن الإمام أحمد بن حنبل لم يشتهر إلا بفضل من الإمام الشافعي وواسطته عكس ماهو مشتهر :"الشافعي ماكان بحاجة إلى انتظار أحمد بن حنبل ليتم تكريسه ناصرا للسنة على عكس أحمد بن حنبل الذي ماكان ليتم تطويبه إماما للسنة من دون توسط الشافعي"[1]

المناقشة:

– لا عجب أن يتم التشكيك في أئمة الإسلام وخاصة الإمام أحمد بن حنبل فقد كان من أشد الناس تمسكا بالسنة وصونها وردعا للمتكلمين، وهذا ما أثار حفيظة أعداء السنة النبوية، لكن التاريخ يبقى شاهدا على علو كعب الإمام وإمامته في الفقه والحديث معا :

1– فالإمام رحمه الله قد بدأ طلب العلم في صغره، وحين بلغ السادسة عشر خلصت وجهته في التعلم إلى الحديث فكتب عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة ثم هشيم بن بشير أين لزمه أربع سنوات وكتب عنه كتاب الحج في ألف حديث وبعضا من التفسير والقضاء وكتبا صغارا، وبعد وفاة هشيم بدأ في الانتقال بين مشايخ بغداد يأخذ عنهم حتى أحسّ أنه لم يبق أحد من العلماء في بغداد لم يكتب عنه فقرّر الارتحال في طلب الحديث والفقه "وقد طاف في البلاد والآفاق وسمع من مشايخ وكانوا يجلونه ويحترمونه في حال سماعه منهم"[2] ومن بين من سمع عنهم المعتمر بن سليمان في البصرة، وسفيان ابن عيينة وإبراهيم بن سعد في مكة سنة سبع وثمانون، كما سمع عن الإمام الشافعي وسليمان بن حرب والصنعاني وابن المهدي وغيرهم،وقد روى أحمد بن شاذان العجلي أنه سمع الإمام أحمد بقول:"سافرت في طلب العلم والسنة إلى الثغور والشامات والسواحل والمغرب والجزائر ومكة والمدينة والحجاز واليمن والعراقين جميعا وأرض حوران وفارس وخراسان والجبال والأطراف"[3]

فجعلت منه هذه الرحلة العلمية الحافلة من أحفظ الناس للحديث وأتقنه يقول ابن المديني: ليس في أصحابنا أحفظ منه"[4] وعن ابن أبي حاتم قال: قال يوما سعيد بن عمرو البرذعي لأبي زرعة:" يا أبا زرعة أنت أحفظ أم أحمد بن حنبل؟ قال: بل أحمد

[1]– من إسلام القران إلى إسلام الحديث.ص502.

[2]– ابن كثير. البداية والنهاية. 10/ 360.

[3]– طبقات الحنابلة1/47.

[4]– الجرح والتعديل.295.

بن حنبل، قال: وكيف علمت ذلك؟ قال: وجدت كتب أحمد بن حنبل ليس في أوائل الأجزاء أسماء المحدثين الذين سمع منهم، فكان يحفظ كل جزء ممن سمعه، وأنا لا أقدر على ذلك"[1]، فأبان لنا التاريخ كيف أنه لاقى الاحترام والثناء الحسن من العلماء قبل امتحان الفتنة وبعدها، وفيه نفي للأقوال التي اعتبرته من العوام وبأن الفتنة من جعلت منه إماما مشهورا.

2- وبالنسبة للدليل الذي استدل به على أن الإمام من العوام بسبب عدم استدعائه ضمن البعثة الأولى التي امتحنت من قبل المأمون فهو دليل أخرق، لأنّ المأمون أمر بامتحان العلماء على ثلاث مرات وفي كل مرة يطلب من نائبه إسحاق بن ابراهيم أن يكتب إلى المحدثين والفقهاء والقضاء، وقد كان رحمه الله ضمن الدفعة الثانية والتي امتحن فيها شيخ الإسلام قتيبة بن سعيد، والقواريري محدث الإسلام وغيرهم من المحدثين والفقهاء كابن علية وإسحاق بن أبي إسرائيل والفضل بن غانم ....، فهل يعتبر هؤلاء عوام أيضا بمجرد أنهم ضمن البعثة الثانية !!!!!

3- وأمّا اعتبارهم أنّ الإمام أحمد بليدا –وحاشاه- يقبل كل حديث ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، فلهذا كان سهلا إقناعه في المحنة لو أن أحدا من المعتزلة اخترع حديثا ذكر فيه أنّ القرآن مخلوق ونسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ينم عن سذاجة القائل وجهله بسيرة الإمام وكأنه يصف عامي من العوام الذين لم يجلسوا إلى ركب المحدثين، فإني لا أرى داع للإجابة عن هذا السؤال وسأكتفي فقط بطرح السؤال التالي: كيف خفي على المعتزلة وعلى المأمون وحاشيته مثل هاته الفكرة والتي كانت ستنهي الفتنة لصالحهم وبضلال الكثير من العوام؟ ثم لماذا لم يخبرنا التاريخ عن أناس طعنوا في إمامته في الحديث واعتبروه من العوام منذ عصره إلى القرون القريبة حتى وإن كانوا من أعدائه؟

الأمر ببساطة لأن إمامته في الحديث من الأمور المعلومة في الدين بالضرورة فالتاريخ يشهد أنه الإمام الفاخر والبحر الزاخر والناقد الثاقب، والمأمون على علم بذلك فلهذا قام باستدعائه للامتحان وأصرّ عليه .

4- وما اشتهر على ألسنة الناس بأنّ الإمام أحمد محدث لا فقيه فإنه قول مردود، وممن اعتبره كذلك من العلماء الإمام الطبري رحمه الله وهذا ما جعل الحنابلة يثورون عليه، وكذلك ابن قتيبة وابن عبد البر في كتابه الانتقاء .

وما حمل هؤلاء الأئمة على هذا القول هو أن المذهب لم يكن منتشرا بعد كبقية المذاهب الأخرى لسببين، الأول كون الإمام أحمد لم يكن يستجيز كتابة فتاويه ولا استنباطاته لتغيرها حسب ما يقف عليه ولخشيته من انصراف الناس عن علم الحديث والاشتغال بآراء الفقهاء، وهذا ما جعل تلامذته يجوبون الأقطار في جمعها وتشكيلها في قالب مبني على أصول كبقية المذاهب فكان هذا الأمر سببا في تأخر تشكل المذهب، والسبب الثاني هو أن المذاهب تنتشر تبعا للسلطة ومذهب القضاة والحكام، والقضاة الحنابلة لم تكن لهم فرص في اعتلال هذه المناصب وبالتالي انحصار انتشار المذهب، وإلا فالإمام رحمه الله كان مشهودا له بالفقه وبالاستنباطات والتخريجات الفقهية الفريدة، ومن بين من شهد له قرينه يحي بن معين:"والله ماتحت أديم السماء أفقه

[1]- المصدر نفسه.296.

من أحمد بن حنبل، ليس في شرق ولا غرب مثله"[1]، وقال محمد بن يحي الذهلي:" قد جعلت أحمد بن حنبل إماما فيما بيني وبين الله عزّ وجل"[2]

وهاهو الإمام الذهبي الشافعي المذهب يردّ على من نفى الاعتراف بفقه الإمام أحمد في قوله:" أحسبهم يظنونه كان محدثا وبس، بل يتخيلونه من بابه محدثي زماننا، ووالله لقد بلغ في الفقه خاصة رتبة الليث، ومالك، والشافعي، وأبي يوسف، وفي الزهد والورع رتبة الفضل، وإبراهيم بن أدهم، وفي الحفظ رتبة شعبة، ويحي القطان، وابن المديني، ولكن الجاهل لا يعلم رتبة نفسه، فكيف يعرف رتبة غيره."[3]،

ورجّح أبو زهرة أنه في آخر حياته قد أجاز لبعض تلامذته بكتابة فتاويه بعد أن أقنعوه بأنها تشققت من الحديث[4] وهكذا توارثت الأجيال تلك الثروة الفقهية والتي تكونت في مجموعها بالمذهب الحنبلي والذي كتب الله له البقاء إلى الآن.

5– وبالنسبة لاستدلال أحمد صبحي منصور على أن الإمام غير فقيه بأنه لم يكتب ولا كتاب في الفقه، فإنه قد أجاب عنه أبو زهرة في كتابه:"ابن حنبل حياته وعصره، آراؤه الفقهية إجابة مفصلة وهي مختصرة في النقاط التالية:

– أنّ الإمام بعد الفتنة جلس للإفتاء فكانت تشد إليه الرّحال طلبا للفتوى، و كان له أصحاب كثر منهم من نقل عنه الحديث ومنهم من اشتهر برواية المسائل الفقهية، ومن هؤلاء ابنه صالح الذي كان يتلقى أسئلة من الناس فيسأل أباه عنها فيرسل لهم الإجابة، فساهم بذلك في نشر فقه أبيه في حياته وبعد مماته، وكذلك عبد الملك بن عبد الحميد مهران الميموني الذي كان يكتب مسائل الإمام أحمد، وهو بدوره كان يستحي أن ينهاه عن كتابتها وقد اعتمد عليه أبو بكر الخلال كثيرا، وأيضا المروذي الذي كان أقرب الناس إليه والكرماني وغيرهم ممن صحبوه ولزموا مجالسه وأخذوا مسائله ونقلوها وتدارسوها،

ثم قيض الله من الطبقة الثانية من يجمع هذه الثروة الفقهية –والذي كان بمثابة سحنون في الفقه المالكي– ألا وهو الخلال يقول ابن القيم:" وكان رضي الله عنه شديد الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يحب تجريد الحديث، ويكره أن يكتب كلامه، ويشتد عليه جدا، فعلم الله حسن نيته وقصده فكتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفرا، ومن الله سبحانه علينا بأكثرها فلم يفتنا منها إلا القليل، وجمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفرا أو أكثر، ورويت فتاويه ومسائله وحدث بها قرنا بعد قرن فصارت إماما وقدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم"[5] فكان له الفضل الكبير في جمع أشتات المسائل الفقهية الموروثة عن الإمام أحمد ونشرها عن طريق تدريسها في جامع المهدي ببغداد فتلقى علماء عصره نقله هذا بالقبول ولم يطعن أحد فيه وفيما نقله، وقد جمع هذه الثروة في حوالي مائتي جزء أو في عشرين سفر كما قال ابن القيم:" وجمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفرا أو أكثر، ورويت فتاويه ومسائله وحدث بها قرنا بعد قرن فصارت إماما وقدوة لأهل السنة

[1]– الساعاتي.الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد.7/1.

[2]– ابن الجوزي. مناقب الإمام أحمد.167.

[3]– سير أعلام النبلاء.(321/11

[4]– ينظر : ابن حنبل/ عصره وحياته، آراؤه وفقهه.171.

[5]– إعلام الموقعين .23/1.

على اختلاف طبقاتهم، حتى إن المخالفين لمذهبه بالاجتهاد والمقلدين لغيره ليعظمون نصوصه وفتاواه، ويعرفون لها حقها وقربها من النصوص وفتاوى الصحابة"[1]

قال أبو القاسم الحنبلي:" يقول: أكثر الناس يظنون أن أحمد بن حنبل إنما كان أكثر ذكره لموضع المحنة، وليس هو كذلك، كان أحمد بن حنبل إذا سئل عن المسألة كأن علم الدنيا بين عينيه"[2].

كما أنه ليس من الأئمة الأربعة من كتب كتبا في الفقه غير الإمام الشافعي، وإنما تركوا فتاويهم مع بعض الأدلة والتي بنى من بعدهم المذهب عليها [3]، فلم خصّ الإمام أحمد بهذا دون غيره !!!!

المطلب الثاني: درجة أحاديث المسند وترتيبها

الفرع الأول: عرض رأي الحداثيين

لاقى مسند الإمام أحمد التعقيب والانتقاد من قبل فريقين، الفريق الأول اتجاه المحدثين والنقاد الذين تعقبوا ما في المسند من أحاديث على غير شروط الإمام رحمه الله، مع اعتباره من أكبر وأجلّ المصنفات التي جمعت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ،والثاني اتجاه الحداثيين والعقلانيين الذين انتقدوا المسند كمصنف حديثي وجامع لأكبر الأحاديث والآثار المروية عن المصطفى عليه الصلاة والسلام فقالوا:

– أنه محشو بالضعيف والمستوحش[4] وأن العلماء أنفسهم تكلموا فيه كما يقول أبو رية:" وهذا ما رأيناه مما قاله الأئمة الكبار في مسند الإمام أحمد وهو كاف في التعريف به وبيان قيمته في نفسه، لا فيما هو مشهور عنه، وأنه من المصادر التي لايعول عليها أو يحتج بها، شأنه شأن سائر المسانيد"[5]

وأنّ الأمر سيهون لو كان مجرد كتاب كغيره من الكتب التجميعية، لكن الإمام أحمد أراده مرجعا لفرز صحيح الحديث من كاذبه كما جاء في وصيته، وهذا ما حوّل المدونة الحديثية إلى متاهة يستحيل الاهتداء إلى مخارجها الصحيحة دون الكاذبة، فيكون بذلك الإمام أحمد هو المسؤول عن التضخم المتسارع للمدونة الحديثية بعد الإمام لشافعي[6]

كما أن صبحي منصور اعتبر أن تقسيم المسند تقسيم متخلف وهو ينم عن جهل صاحبه فيقول:" المسند كان أكثر تخلفا في التقسيم حيث اكتفى بجمع عشوائي للأحاديث حسب الراوي دون النظر لموضوع الحديث نفسه أي جمع بلا علم ولا فقه"[7]

---

[1]– إعلام الموقعين. 23/1.

[2]– مناقب الإمام أحمد.77

[3]– عبد الغني الدقر. أحمد بن حنبل إمام أهل السنة.51.

[4]– جورج طرابيشي. من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث. 533.

[5]– أضواء على السنة المحمدية.303.

[6]– جورج طرابيشي. من إسلام القرآن على إسلام الحديث.536-537.

[7]– موقع أهل القرآن. ينظر للباب الثاني: أحمد بن حنبل من كتاب الحنبلية أم الوهابية وتدمير العراق في العصر العباسي الثاني-http://www.ahl-alquran.com/arabic/chapter.php?main_id=416.

وهو تكرير لتصريحات الكوثري التي نفت العلم عن الإمام أحمد رحمه الله واعتبرته مجرد حاطب ليل يروي الأحاديث من غير تمحيص ولا غوص وهذا ما جعل الكتاب قليل الجدوى [1] .

الفرع الثاني: المناقشة:

أ/ درجة أحاديث المسند:

اختلفت طريقة العلماء في التصنيف، بين من أفرد الصحيح فقط كصحيحي البخاري ومسلم، وبين من انتقى الأحاديث المقبولة على شروطه ورتبها على الأبواب الفقهية كالسنن، وبين من جمع أحاديث كل صحابي على حدة من غير نظر إلى الأبواب ولا إلى صحة الحديث من سقمه.

وهذه الطريقة الأخيرة هي التي رتب بها الإمام أحمد مصنفه، فلم يقصد رحمه الله أن يجعله مصدرا للأحاديث الصحيحة فقط، بل غاية ما رمى إليه أن يروي كل ما هو مشهور وهذا ما قاله لابنه حين سأله عن حديث ربعي بن خراش عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد؟ قلت: نعم، قال: الأحاديث بخلافه، قلت: فقد ذكرته في المسند؟ قال: قصدت في المسند المشهور، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء اليسير، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث: لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه".[2]

فكان رحمه الله لا يروي عمن عرف بالكذب عنده كمحمد بن سعيد المصلوب وغيره، لكن يروي عمن ضعف بسبب سوء حفظه يقول ابن تيمية:"وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سننه.... ثم زاد ابن أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات. وفي زيادات القطيعي زيادات كثيرة [كذب] موضوعة، فظن الجاهل أن تلك من رواية أحمد، وأنه رواها في المسند. وهذا خطأ قبيح"[3]

فلهذا اشتمل المسند على الصحيح والحسن والضعيف والموضوع مع ندرتها مقارنة بعدد أحاديث الكتاب قال الذهبي:" ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر"[4] .

وهذا خلافا لدعوى أبي موسى المديني الذي عدّ كل ما في المسند صحيح يقول ابن كثير:" وأمّا قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني عن مسند الإمام أحمد: إنه صحيح: فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضعيفة، بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو، وعسقلان، والبِرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك، كما نبه عليه طائفة من الحفاظ."[5]

---

[1] – التأنيب.11.بتصرف

[2] – ابن القيم. الفروسية.264

[3] – منهاج السنة النبوية. 97/7.

[4] – سير أعلام النبلاء..329/11.

[5] – الباعث الحثيث.31.

وخلاصة القول أنّ المسند حوى على كثير من الأحاديث الصحيحة والحسنة بالإضافة إلى الضعيف، مع العلم أن من الضعيف ما هو قابل للترقية إلى الحسن لغيره بالمتابعات والشواهد،كما أننا ننوه إلى أن الإمام رحمه الله ممن يحتج بالضعيف ضعفا غير شديد إذا لم يجد في الباب غيره ويقدمه على القياس، وأما الأحاديث الموضوعة فهي من زيادات أبي بكر القطيعي وعبد الله بن أحمد بن حنبل وهي قليلة جدا كما نبه إلى ذلك العلماء.

وما ادّعاه أصحاب الاتجاه الحداثي من أن المسند محشو بالضعيف والمستوحش والموضوعات فإنه قول جزاف صادر ممن لا علم له بمناهج المحدثين ولا بطرقهم في تمييز الصحيح من الضعيف ولا في معرفة علل الحديث، وقد وضحت سبب احتوائه للضعيف و الموضوع في مسنده رغم أنها بنسب قليلة مقارنة بعدد أحاديث المصنف.

2- وأمّا طعن أبي رية في المسند بأنه لا يسوغ الاحتجاج به ولا التعويل عليه مستدلا على دعواه بأقوال الشيخ الطاهر الجزائري وابن تيمية فإنه استدلال باطل كون مقصود الشيخ الطاهر وابن الصلاح وابن تيمية رحمهم الله يختلف عما صرح به أبو رية، فالناظر إلى قولهم يتجلى له ذلك بوضوح فتأمل قول الشيخ رحمه الله :" وأما كتب المسانيد فهي دون كتب السنن في الرتبة، وكتب المسانيد ما أفرد فيه حديث كل صحابي على حدة من غير نظر للأبواب، وقد جرت عادة مصنفيها أن يجمعوا في مسند كل صحابي ما يقع لهم من حديثه صحيحًا كان أو غيره ولذلك لا يسوغ الاحتجاج بما يورد فيها مطلقًا" وبين قول أبي رية:" وهذا ما رأيناه مما قاله الأئمة الكبار في مسند الإمام أحمد وهو كاف في التعريف به وبيان قيمته في نفسه، لا فيما هو مشهور عنه، وأنه من المصادر التي لايعوّل عليها أو يحتج بها، شأنه شأن سائر المسانيد"

فالشيخ رحمه الله نبّه إلى أنه لا يسوغ الاحتجاج بكل حديث ذكر في المسند لاحتوائه على الصحيح وما دونه، لكن أبا رية نفى الاحتجاج عن كل الأحاديث وجعلها جميعها في مرتبة الضعيف والموضوع الغير محتج به، قال أبو شهبة:" وهذا الفرق يدركه المبتدئ من الطلاب، ولكن المؤلف يفهم بعقل منكوس وقلب مغيظ محنق، ومراد الأئمة بقولهم مطلقًا أنه لا يحتج بكل حديث فيها، وذلك لأنها تجمع بين الصحيح والحسن والضعيف، وإنما يحتج بالصحيح والحسن دون الضعيف بأنواعه، فمن ثم أوجب العلماء البحث عن درجة أحاديث المسانيد والتحقق من صلاحيتها للاحتجاج...ومما لا يقضي منه العجب أن المؤلف قد أفاض في ذكر ما أخذه العلماء على " المسند " من أحاديث ضعيفة ولم يشر إلى كلمة واحدة مِمَّا ذكره الأئمة الثقات في بيان منزلة " المسند " واعتباره من دواوين الحديث المعتمدة، وهذا يدل على خبث الدخلة وسوء القصد."[1]

3- وبالنسبة لجورج طرابيشي الذي اتهم الإمام أحمد بتضخيم المدونة الحديثية وذلك حين جعل من المسند مرجعا يحكم فيه الصحيح من الضعيف فإنه اتهام باطل ناتج عن تأويل خاطئ لقول الإمام رحمه الله وذلك حين قال عن المسند:" جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفا فما اختلف المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه فإن كان فيه وإلا فليس بحجة"

وتأويل طرابيشي يشبه إلى حد بعيد تأويل الإمام المديني (رغم اختلاف أهداف ومقاصد كل طرف)حين اعتبر أن كل ما في المسند صحيح مستدلا بقول الإمام، ولكن مما يجدر الإشارة إليه إلى أن مقصد الإمام غير ذلك، فالقول قد خرج منه مخرج

[1]- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين.239.

غالب الأمر وإلا فالمسند فيه الصحيح والحسن الضعيف والموضوع مع ندرتها كما أوضحت سابقا، وقد كشف الإمام ابن القيم الغبار الذي حام حول هذا القول:" قلت هذه الحكاية قد ذكرها حنبل في تاريخه وهي صحيحة بلا شك لكن لا تدل على أن كل ما رواه في المسند فهو صحيح عنده، فالفرق بين أن يكون كل حديث لا يوجد له أصل في المسند فليس بحجة وبين أن يقول كل حديث فيه فهو حجة، وكلامه يدل على الأول لا على الثاني،وقد استشكل بعض الحفاظ هذا من أحمد وقال في الصحيحين أحاديث ليست في المسند وأجيب عن هذا بأن تلك الألفاظ بعينها وإن خلا المسند عنها فلها فيه أصول ونظائر وشواهد وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير فلا يكاد يوجد ألبتة"[1]

ب– ترتيب المسند:

تعددت تصانيف العلماء في جمع الحديث النبوي وتباينت مناهجهم لتعميم الفائدة، وهذا ملخص للمناهج التي اتبعوها في التصنيف:

– التصنيف على الأجزاء: بأن يفرد المؤلف أحاديث راو واحد كمسند أبي بكر للمروي، أو أن يفرد أحاديث باب واحد كرفع اليدين للبخاري.

– التصنيف على الكتب والأبواب الفقهية: هي الكتب التي تجمع الأحاديث ذات موضوع واحد مع بعضها البعض تحت عنوان دقيق، ومن بين التآليف التي ألفت على هذه الطريقة: الصحاح، السنن، الجوامع، الموطآت، المصنفات، المستدركات والمستخرجات.

– الترتيب على المسانيد: بحيث يجمع فيها مؤلفوها الأحاديث على أسماء الصحابة مرتبين على حروف المعجم، أو حسب القبائل والأنساب أو البلدان، ومن أشهرها مسند أبي داود الطيالسي، مسند الحميدي، ومسند أحمد بن حنبل.

ولمعرفة أهمية التصنيف على المسانيد يجب معرفة تاريخ التدوين في السنة النبوية .

– فبعدما استقر أمر التدوين في مطلع القرن الثاني، اقتصر الصحابة والتابعون على الصحف والأجزاء إذ كانوا يجمعون أحاديث الباب الواحد في رسائل كما فعل الشعبي، ثم تطور التصنيف بأن جمعوا بين أحاديث الأبواب المختلفة وآثار الصحابة والتابعين في مصنفات كما فعل ابن جريج والإمام مالك والثوري وغيرهم، ولما كانت تصانيف هؤلاء تجمع بين السنن وآثار الصحابة والتابعين، ارتأت جماعة من المحدثين تجريد الحديث المسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنشأوا المسانيد بأن جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة ورتبت بترتيبات مختلفة وأول من ألف على هذه الطريقة أبي داود الطيالسي، ثم اقتفى أثره بعض أهل العلم كالإمام أحمد بن حنبل، ولمزيد من الدقة انتقي الصحيح من الأحاديث النبوية وجرد في مصنفات كالصحيحين،ثم برزت السنن التي جمع فيها الصحيح والحسن وبعض الضعيف، وبعدها ظهرت المستدركات والمستخرجات وغيرها.[2]

[1]– الفروسية. 271.

[2]– ينظر: أبو جميل الحسن العلمي. أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين.6. بتصرف

فمن خلال هذه اللمحة القصيرة عن تاريخ تدوين وتجميع السنة تتجلى لنا الغاية من ابتكار المسانيد، ألا وهي حفظ السنة النبوية من الضياع، بتدوين كل ما وقع لهم بأسانيدها المسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خالصة، وبالتالي نشأة المسانيد كانت نتيجة لتطور مراحل تدوين السنة.

– كما أنّ كتب المسانيد سهلت العملية النقدية للمحدثين كونها روت الأحاديث بأسانيدها الكاملة هذا من جهة، ومن جهة ثانية سهلت من عملية تقوية الأحاديث إذ جمعت عدد من الأحاديث بسند واحد في مكان واحد .[1]

– وهي من المصادر الهامة في معرفة الصحابة وإثبات الصحبة، ومعرفة روايات كل صحابي..

– الترتيب على المسانيد نوع من أنواع الفهرسة التي لا يقلل من شأنها كونها تسهل الوصول إلى الأحاديث بمعرفة فقط اسم الصحابي.

– التصنيف على هذه الطريقة يتيح دراسة حياة الصحابي من حيث شيوخه ومن حيث اتجاهاته العلمية إن كان له ميل للأحاديث الخاصة بالأحكام، أم الخاصة بالزهد وغيرها.

– وأخيرا، يمكنني القول أن أهمية المسانيد تجلت في وقتنا الحالي أكثر مما سبق، وذلك بسبب تهجم أهل البدع والفرق الضالة على الصحابة وتلفيق التهم عليهم، وكمثال على ذلك الصحابي أبي هريرة الذي اتهم برواية أحاديث لم يتابعه على ذلك أحد ، فبالاستعانة بالمسانيد يمكن كشف هذه الطعون بسهولة .

ثمّ إن الله قيّض من هذه الأمة من يخدم المسند ويعيد ترتيبه على الموضوعات لتتعزز الفائدة المرجوة منه وتكتمل، ومن أشهر من قام بإعادة ترتيبه الساعاتي والذي أحله بحلة جديدة سمّاه الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، وابن عروة في الكواكب الدراري.

فلهذا أرى أن كل طاعن في ترتيب المسند طَلْحُ السريرة والمقصد، والأولى أن يهتم برتيب أفكاره وتنقيحها علّها تسلم من التخلف.

المطلب الثالث: المنهج النقدي للإمام أحمد بن حنبل.

الفرع الأول:عرض رأي الحداثيين

يعدّ المنهج النقدي للأحاديث النبوية من المناهج العلمية الدقيقة في التحقيق، والتي عجز التاريخ والفكر الغربي عن الإتيان بمثله، فلهذا كان من البديهي أن توجه إليه سهام الطاعنين في السنة من المستشرقين والحداثيين، مشككين في مصداقيته معتبرين أنّ المحدثين انصبّ تركيزهم على النقد الخارجي دون الداخلي، بالإضافة إلى اختلاف أحكامهم في نقد الرجال والمتون، وقد كان للإمام أحمد بن حنبل نصيب من هذا النقد، حين وصف بالتساهل في توثيق شيوخه رغم أنهم مطعون فيهم،...[2] وبقلب معايير

[1]– نور الدين عتر. المسانيد ومكانتها في علم الحديث. 15

[2]– عدنان إبراهيم .https://www.youtube.com/watch?v=uA7woBarM5g

الصحة في الأحاديث حيث يصحح الحديث بمجرد إسناده لا بمضمونه ومنطوقه بدليل قوله:" نقبل الأحاديث ولا ترد شيئا منها إذا كانت أسانيدها صحيحة"[1] .

الفرع الثاني: المناقشة

أ/ هل الإمام أحمد من المتساهلين في التعديل والتجريح؟:

قسم العلماء المتكلمين في الرجال إلى ثلاثة أقسام[2]:

1- قسم متعنت في الجرح، متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثّق شخص فعض على قوله بنواجذك، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره أم لا.كابن معين وابن القطان وابن أبي حاتم والنسائي وغيرهم.

2- قسم متساهل: بسبب تساهلهم في توثيق الرواة كتعديل المستور كالترمذي والبغوي والصفار والأصم وغيرهم

3- قسم معتدل: يتحرى فلا هو متشدد ولا متساهل.كأحمد بن حنبل والدارقطني وابن عدي.

وأصل هذا التقسيم كان بعد النظر في مناهج النقاد في الراوي من حيث التحمل والأداء، فمن بين الأمور التي اتفق عليها العلماء أن الإمام أحمد بن حنبل من المعتدلين في الجرح والتعديل، ولم يخالف في ذلك أحد منهم، عكس ما روّج له عدنان إبراهيم بأنه متساهل في التعديل بدليل توثيقه لشيوخه المطعون فيهم والرواية عنهم في المسند لأنّ :

- أقوال العلماء في الجرح والتعديل أمر اجتهادي يقبل الإصابة والغلط، والمجتهد في كل الأحوال مأجور واختلافهم في الحكم على الرواة كاختلاف الفقهاء في حكم مسألة ما، يقول القرطبي:" أحوال المحدثين في الجرح والتعديل مما يدرك بالاجتهاد ويعلم بضرب من النظر"[3]

- الإمام أحمد بن حنبل من المصنفين المعروفين بانتقاء الشيوخ، وروايته عن بعض الشيوخ المتكلم فيهم والذي جرحهم هو بنفسه لا يضر، كونه رحمه الله لم يكثر عنهم، كما أنه ينتقي من أحاديثهم ولا يروي لهم إلا متابعة وأغلبها في الفضائل والترغيب والترهيب[4]، أو أن يكون الحديث مما أمر به الإمام بضربه قبل وفاته ولم يتم ذلك كما قال ابن الجزري:"ومات قبل تنقيحه وتهذيبه فبقي على حاله"[5].

- وتوثيق الإمام لبعض شيوخه ممن تكلم فيهم لا يخول أحدا الحكم عليه بالتساهل في الجرح والتعديل، وذلك بسبب اختلاف النقاد في تطبيق شروط الجرح والتعديل فمنهم من يغمز بالغلطة والغلطتين ومنهم من يتساهل في ذلك كما قال الذهبي، ومما يجب التنويه له تلك الأسباب والقرائن التي تساهم في اختلاف حكم النقاد على نفس الراوي، كمسألة الرواية قبل الاختلاط

[1]- جورج طرابيشي. من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث.533

[2]- ينظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل. للذهبي. 172.

[3]- التعديل والتجريح. 280/1.

[4]- عبد الله الفوزان. منهج الإمام أحمد في انتقاء الشيوخ. 42.

[5]-المصعد الأحمد في ختم مسند أحمد.10

وبعده فحتما سيكون الحكم على الراوي متباين، ومسألة الأمكنة والأزمنة والشيوخ، فمنهم من يتقن حديثه في بلده فيوثق بذلك ويضعف ما إن خرج منها لعدم تثبيته لها، ونفس الأمر للقرائن الأخرى .

ب/ هل الإمام أحمد قلب معايير صحة الأحاديث ؟

تعدّ هذه الشبهة من الشبهات التي أصّل لها الفكر الاستشراقي ودندن حولها كثيرا، ومن ثمّ تلقفها الاتجاه الحداثي وأعاد طرحها، ولكن في هذه المرة لم يترك الشبهة على عمومها بل خوصصها ملصقا التهمة بالإمام أحمد بن حنبل.

– انصب اهتمام المحدثين في عملية النقد على السند والمتن معا، مع زيادة اهتمام أكثر بالسند كونه الطريق الموصلة للمتن، وأن الغاية من البحث في السند هي التحقق من سلامة المتن، "ولأنّ العقل يساوي بين الأخبار المنقولة من ناحية الصدق والكذب، وإنّما يميل الأمر ناحية واحدة من اثنتين بِناء على ما نثق به من أحوال المخبرين"[1]، فلهذا من المنطق البحث عن حال المتحدث لتصديق الخبر أو تكذيبه، ومن ثم التخمين في المتن إن كان مما يصدر من المنسوب إليه الكلام أم لا.

– اهتمام المحدثين بالمتن يتجلى في تعريفهم للحديث المقبول (الصحيح) حين اشترطوا أن لا يكون شاذا ولا معللا وهذين المصطلحين يتعلقان بالمتن أكثر منه من السند، فلا يعرف الحديث الشاذ إلا بمقارنته بغيره من الأحاديث التي رواها الثقات، بالإضافة إلى المباحث الأخرى كالمدرج والمقلوب وغيرها.

– لا يحكم للمتن بالصحة بمجرد كون رواته ثقات، بل لابدّ من توافر شروط أخرى يقول ابن الجوزي:" وقد يكون الإسناد كله ثقات ويكون الحديث موضوعا أو مقلوبا، أو جرى به تدليس وهذا من أخص الأمور، لا يعرف ذلك إلا النقاد"[2]، فيحكمون على الحديث بالوضع والنكارة إذا خالف القرآن أو السنة المشهورة أو الإجماع أو الحس أو العقل ولم يمكن التوفيق بينهما.

– إن المتمعن في علم الحديث يجد الكثير من المباحث المتعلقة بالمتن كعلم غريب الحديث، ومختلف الحديث، والناسخ والمنسوخ، كما اهتموا بفقه الحديث ومعانيه يقول سفيان بن عيينة:"يا أصحاب الحديث تعلموا معاني الحديث، فإني تعلمت معاني الحديث ثلاثين سنة"[3] وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على اهتمام المحدثين بالمتن من زوايا مختلفة.

– إن النقد الداخلي كان أول علوم الحديث وجودا حين كان الناس على العدالة، وذلك في عصر الصحابة[4]، ولما ظهرت الفتن وانتشرت البدع وتجرّأ الناس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم طالب النقاد بالإسناد وتسمية الرجال والتحري عن أحوالهم قال ابن سيرين:" لم يكن يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم".

– لقد كان للإمام أحمد بن حنبل اهتماما بنقد المتون كغيره من النقاد، ودقة نظر في ذلك يقول الدكتور كافي:" والذي نلحظه دائما أن الإمام أحمد يجمع بين إعلال الرواية بقادح في سندها ثم يدعم ذلك بقادح في متنها من حيث مخالفتها للأصول الثلاثة

[1]– الدفاع عن السنة.320.

[2]– الموضوعات لابن الجوزي. 99/1.

[3]– ابن مفلح. الآداب الشرعية.125/2.

[4]– نور الدين عتر. منهج النقد في علوم الحديث. 469

القرآن والسنة المشهورة والإجماع القطعي،"[1] فكان رحمه الله يجمع بين نقد السند والمتن فيبتدئ غالبا بنقد السند ثم يدعم حكمه ويؤكده بنقد المتن، "وأحيانا يكون نقد المتن واستنكاره ابتداء لما يحمله من مخالفة بينة لأصول الشرع أو العقل ومن ثم يكون النظر في الإسناد للبحث عن سبب القدح فيه" [2]

وهذا مثال بسيط على نقده المتن لمخالفته السنة المشهورة :"فعن محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي التياح، قال: سمعت أبا زرعة، يحدث عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «يهلك أمتي هذا الحي من قريش» قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «لو أن الناس اعتزلوهم" قال عبد الله بن أحمد: وقال أبي في مرضه مات فيه: " اضرب على هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، يعني قوله: «اسمعوا وأطيعوا واصبروا»[3]

يقول الشيخ أحمد شاكر:" وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شذ لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه"[4]

خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه يمكننا القول أن كل ما أثير حول الإمام أحمد بن حنبل لا يعدو أن يكون نقدا صادرا عن هوى يفتقد النزاهة والموضوعية، إذ أنه بني تحت مسلمات سابقة، وإلا فالإمام أحمد بن حنبل أجلّ من أن يمدح بكلمي أو أن يفوه بذكره فمي كما قال الإمام الذهبي، فسيرته رحمه الله وثناء وتوثيق العلماء له شاهد على منزلته الرفيعة وعلو كعبه في شتى العلوم وخاصة علوم الحديث

قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن حنبل حياته عصره آراؤه الفقهية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، دط، دت.

2- أحمد بن حنبل إمام أهل السنة، عبد الغني الدقر، دار القلم .دمشق،ط4(1420هـ-1999م).

3- الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرح شمس الدين المقدسي، عالم الكتب، دط، دت.

4- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، دار المعارف،ط6، دت.

5- إعلام الموقعين عن رب العالمين،أبو عبد الله بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية،ت:مشهور آل سلمان،دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع –السعودية-،ط1 (1423م).

6- أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين، أبو جميل الحسن العلمي،دط، (1426هـ-2005م).

7- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير، ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية-بيروت-ط2، دت.

[1]- منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال.519.

[2]- المصدر نفسه.530.

[3]- مسند الإمام أحمد. (118/8)7991.

[4]- المصدر نفسه.28/1.

8- البداية والنهاية، أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، ت: علي بشيرين دار إحياء التراث العربي، ط1(1408هـ-1988م).

9- تأنيب الخطيب على ماساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، محمد زاهد بن الحسين الكوثري، ط1(1410هـ-1990م).

10- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن وارث القرطبي، ت:أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع. الرياض، ط1(1406هـ-1986م).

11- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن المنذر التيمي ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي. بيروت، ط1(1372هـ-1952م)

12- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة، مكتبة السنة، ط1(1989م).

13- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر. بيروت، ط4(1410هـ-1990م).

سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي، مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3(1405هـ-1985م)

14- طبقات الحنابلة، أبو الحسن ابن أبي يعلى، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة. بيروت، دط، دت.

15- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الساعاتي، دار غحياء التراث العربي، ط2، دت.

16- الفروسية المحمدية. أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية، ت: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1(1428هـ)

17- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، لمحقق: أحمد محمد شاكر ،دار الحديث – القاهرة، ط1(1416 هـ - 1995 م).

18- المسانيد ومكانتها في علم الحديث النبوي، نورالدين عتر، دط، دت.

19- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، شمس الدين محمد بن نحمد بن يوسف ابن الجزري، مكتبة التوبة. الرياض، دط،(1410هـ-1990م).

20- الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان ، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط1(1386 هـ - 1966 م).

21- من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث –النشأة المستأنفة-.جورج طرابيشي، دار الساقي. بيروت، ط1(2010م)

22- مناقب الإمام أحمد. أبو الفرج جمال الدين بن علي بن محمد الجوزي، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط2(1409هـ)

23- منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال، أبو بكر كافي.دار ابن حزم. ط1(1426ه-2005م)

24- منهاج السنة المحمدية في نقض كلام الشيعة القدرية، أبو العباس تقي الدين بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، ت: محمد راد سالم، جامعة الأمير محمد بن سعود الغسلامية، ط1(1406هـ-1986م).

25- منهج الإمام أحمد في انتقاء الشيوخ شيوخهم الذين جرحهم وروى عنهم –جمع ودراسة-، عبد الله بن صالح الفوزان، دط، دت.

26- منهج النقد في علوم الحديث، نورد الين عتر، دار الفكر. دمشق، ط3(1401هـ-1981م)